ملخص الرسالة

يعيشُ العالمُ اليومَ تحوُّلاتٍ عميقةً ومستمرةً في تعاظُمِها لِتَشمَلَ كافَّةَ الجوانبِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ معتمدةً أساساً على ثورةٍ تكنولوجيةٍ تفوقُ انعكاساتُها كُلَّ التصوّرات ، وقد انعكست بشكلٍ مباشرٍ على طبيعة دور الدول والحكومات والمؤسسات الاقتصادية بقطاعيها العام والخاص والعلاقة بينهما . فلم يعد دور الحكومات – لا سيما في دول العالم الثالث – مقتصراً على الممارسات التقليدية ، بل تعدّى ذلك ليشملَ قطاعاتٍ اقتصاديةً واجتماعيةً ذاتَ أهدافٍ تنمويةٍ متعددة . وبناءً عليه ، فقد أضحى لعلاقة التفاعل والشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وتطوير الخدمات الحكومية وتحديث مؤسسات المجتمع المدني . وتأتي أهمية هذه الشراكة من الدور المهم والحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية البناء الاقتصادي لأية دولة ، ومن المسؤولية الجسيمة التي يضطلع بها نحو تعزيز القدرة التنافسية لهذا الاقتصاد وتمكينه من الثبات والاستقرار أمام التحديات المحلية والإقليمية والعالمية التي أفرزها نظامُ العولمةِ والسوقِ الحرِّ والثورةِ التكنولوجيةِ الهائلةِ التي أضحت أهمَّ سِمَةٍ من سمات هذا العصر المتغيّرِ دوماً والمتجدّدِ سرمداً ، بحيثُ أصبحَ التغيّرُ والتجدّدُ بمفرزاته واستحقاقاته من المرونة والتحديث والتطوير المستمر أهمَّ عنصرٍ من عناصر الإدارة الناجحة . ويُعتبر القطاع الصناعي بصفته المتلكة للنسبة الأكبرِ من مؤسسات القطاع الخاص المحرّكَ الرئيسَ لعجلة التنمية الاقتصادية في أية دولةٍ من الدول ، وفلسطينُ ليست استثناءً في هذا ، بل لربما هي الأحوجُ لأن يلعبَ فيها القطاع الصناعي دوراً مهماً وبارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والتطوير والبناء . وانطلاقاً من هذا المفهوم ، وهو كون القطاع

الصناعي الفلسطيني أحدَ المقوّماتِ الأساسيةِ للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام ، كما يُعدُّ المُرَشَّحَ الأكبرَ لأن يلعبَ دوراً مهماً ورئيساً في قيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ، فلا بدَّ من إعطائه الأهميةَ التي يستحقها ، والتي تتمشى مع الدور المهم والحيوي الذي يلعبه هذا القطاعُ في بُنية الاقتصاد الفلسطيني ، ولا بدَّ من تعزيز التعاون الإيجابي والمسئول بين جميع الأطراف ذات العلاقة من أجل النهوض بهذا القطاع وتطويره سعياً لتعزيز قدرته التنافسية وإعداده لاضطلاعه بكلِّ كفاءةٍ وفعاليةٍ بالمسؤولية المُلقاة على عاتقه تجاه عملية التنمية الاقتصادية .

وعليه ، جاءت هذه الدراسة التي حاولت التركيز على دراسة الأنماط القيادية المتبعة في المؤسسات الصناعية الفلسطينية ، لما لهذه الأنماط القيادية وممارساتها من أهميةٍ حيويةٍ في تعزيز القدرات التنافسية لهذه المؤسسات ورفع كفاءاتها الإنتاجية والسلوكية والقيادية . فالقيادة الناجحة من أهم العناصر الواجب توافرها في أية مؤسسةٍ من أجل تحقيق النجاح لها . فمن العبث أن نسعى إلى تحقيق الميزة التنافسية لأية مؤسسةٍ دون توفير القيادة الناجحة لها ، بل إنَّ توفر القيادة الناجحة المدركة والمتفهّمة لأهمية دورها شرطٌ أساسيٌ لنجاح أية عملية تنميةٍ أو تطويرٍ أو تحديثٍ لأية مؤسسةٍ ، سواءٌ كان هذا التطوير أو التحديث في المجالات الإنتاجية أو الإدارية أو التسويقية أو المعلوماتية أو غيرها . فتطبيق أنظمة الجودة الشاملة المختلفة على سبيل المثال لا الحصر ، تشترطُ تفهّمَ القيادة العليا للمؤسسة وانخراطها الإيجابي والفعّال في عملية التطبيق هذه . ثمَّ إنَّ التسارعَ المضطردَ في التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على العمليات الإنتاجية والإدارية والتسويقية تستوجبُ قيادةً قادرةً على مواكبة هذه التغيرات والتطورات من خلال تفهّمها وإدراكها لأهمية الدور المُناطِ بها ، ومن خلال تبنّيها لمفهوم التجدّدِ والتحديث المستمر كاستراتيجيةٍ عمليةٍ ومستدامة .

وتحديداً ، حاولت هذه الدراسةُ الإجابةَ على الأسئلة التالية :

1. ما هي العوامل الديموغرافية للقائمين على قيادة المؤسسات الصناعية الفلسطينية من حيث العمر ، الجنس ، الخبرة الإدارية ، الخلفية التعليمية ، نوع ملكية الشركة ، سنوات الخبرة وغيرها .
2. ما هي الأنماط القيادية المتبعة في المؤسسات الصناعية الفلسطينية ؟
3. ما هي العلاقة بين الصفات والمزايا الديموغرافية لقياديي هذه المؤسسات وبين الأنماط القيادية المتبعة ؟
4. ما هو النمط القيادي الأكثر شيوعاً في المؤسسات الصناعية الفلسطينية ، وما هو تأثير ذلك النمط على نجاح أو فشل المؤسسة ؟؟

لقد بدأت الدراسة بعرضٍ لمفهوم الأنماط القيادية وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية ، واستعرضت من أجل ذلك الواقع الصناعي في فلسطين مبينةً الحاجةَ الماسّةَ لديه إلى وجود قيادةٍ ناجحةٍ قادرةٍ على الأخذ بزمام المبادرة نحو التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية الشاملة في فلسطين كخطوةٍ أوليةٍ نحو تأسيسِ اقتصادٍ وطنيٍ مستقلٍ وقادرٍ على المنافسة والثبات في وجه التحدّياتِ والمُعوّقاتِ المفروضةِ عليه والراميةِ إلى تهميشه وتعزيزِ تبعيّته للاقتصاد الإسرائيلي . ثم تطرقت إلى أدبيات البحث واستعرضت النظرياتِ المختلفةَ التي تعاقبت هادفةً إلى توضيح ودراسة مفهومي الإدارة والقيادة ، والدراسات المختلفة التي تناولت هذين الموضوعين . تَمَّ بعد ذلك استعراضُ المنهجية المتبعة لتحقيق غايات الدراسة إذْ قد تم إتباعُ المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات اللازمة لاستخلاص النتائج والإجابة على أسئلة البحث ، وتم تجميع البيانات اللازمة للدراسة من خلال استخدام استبانةٍ خاصةٍ

بدراسة الأنماط القيادية وهي "الاستبانة القيادية متعددة العوامل" (MLQ) ، والتي ابتكرها الباحث والكاتب برنارد باس (1985) ، بالإضافة إلى مقابلةٍ أجراها الباحث مع قياديي المؤسسات الصناعية المشمولة في العينة الدراسية .

وبعد تحليل البيانات واستخلاص النتائج ، عكست الدراسة جملةً من الحقائقِ والمعوّقاتِ التي يعاني منها القطاعُ الصناعيُّ الفلسطيني ، وقد تركزت هذه المعوّقاتُ ، حسب موضوع الدراسة ، في التشوّهات الهيكلية لهذا القطاع من ناحية الأنماط القيادية المتبعة والممارسات الإدارية وآثارها على العملية الإنتاجية بمواردها المادية والبشرية ، إضافةً إلى الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأساليب والممارسات الإدارية المتبعة ، والتي تمثّلت في انتشار ظاهرة عدم الرضا الوظيفي بين العاملين ، وبالتالي تدنّي إنتاجيتهم وكفاءتهم وضعف أدائهم الوظيفي بشكلٍ عام . وقد أدت هذه التشوّهات بالتالي إلى عدم قدرة هذا القطاع على القيام بدورٍ بارزٍ في عملية التنمية الاقتصادية ، وإلى الارتفاع الملحوظ في تكاليف الإنتاج بشكلٍ عامٍ ، وتدنّي القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الصناعية الفلسطينية سواءً في الأسواق المحلية أو الخارجية . ويُدلّلُ على هذا الأداءِ الضعيفِ ما أوردته مؤشراتُ البنك الدولي (1996) عن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين والتي لم تتجاوز 7.6% .

وفي المحصّلةِ فإن القطاعَ الصناعي الفلسطيني بهيكلته وبُنْيتِه الحاليةِ وأنماطه القيادية المتبعة وسلوكياته الإدارية غيرُ مؤهّلٍ للقيام بفعاليةٍ وكفاءةٍ بالدور المُناطِ به والمأمولِ منه في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ، وبناءِ اقتصادٍ وطنيٍ قويٍ ومستقلٍّ ، وقادرٍ على المنافسة والثبات في وجه التحدّيات المفروضة عليه محلياً وإقليمياً وعالمياً ، والراميةِ إلى تهميشه وتعزيز تبعيتِه للاقتصاد الإسرائيلي بحيث يبقى اقتصاداً استهلاكياً لا مُنتجاً ومُنافساً . وعليه ، لا بد للقائمين على قيادة هذه المؤسسات الصناعية من تطوير مفاهيمهم القيادية واعتمادهم لمنهجية التغيير قناعةً منهم بحتميّتها ، ومبتدئين في

ذلك بأنفسهم من خلال التطوير الذاتي وتحديث القدرات القيادية والإدارية ، هذا إذا أرادوا لأنفسهم ومؤسساتهم واقتصاد بلدهم النمو والتطور والازدهار ، إذْ لا يمكن لعملية التنمية والتطوّر أن تتمَّ دون وجود الإنسان القادر على تطوير ذاته قبلَ أن يقومَ بقيادة الآخرينَ نحوَ التطوُّر .